

## الحوكمة الشرعية ودورها في تفعيل الابتكار المصرفي الإسلامي

-مصرف الراجحي السعودي نموذجاً-

بن حميدة اسماء

ط. دكتوراه

د. حسيبة سميرة

أستاذ محاضر-أ-

[semirahassiba@hotmail.fr](mailto:semirahassiba@hotmail.fr) [benhamidaassma@gmail.com](mailto:benhamidaassma@gmail.com)

جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة

جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة

ورقة بحثية مقدمة بغرض المشاركة في الملتقى الدولي حول:

"دور منتجات الابتكار المالي الإسلامي في تطوير الصناعة المالية الإسلامية ومتطلبات تطبيقها "

جامعة البلدية02-لونيسي علي-

يومي 20 و21 جوان 2019

**الملخص:** يتناول هذا البحث موضوع الحوكمة الشرعية و دورها في تفعيل الابتكار المصرفي الاسلامي بهدف معرفة أهمية تطبيق معايير الحوكمة الشرعية في المصارف الاسلامية و انعكاساتها الإيجابية على المنتجات المصرفية المبتكرة، من خلال استعراض جملة من المفاهيم المتعلقة بالحوكمة الشرعية والابتكار المصرفي الاسلامي ،وكذا مساهمة الحوكمة الشرعية في علاج مشاكل هذا الأخير. ودراسة تجربة مصرف الراجحي السعودي كأحد أنجح المصارف الاسلامية في العالم و كيفية تبنيه لمعايير الحوكمة الشرعية وتوظيفها في مجال الابتكار المالي واعتماده على جملة منتجات مصرفية مبتكرة وشرعية .

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشرعية-ابتكار المصرفي الاسلامي-منتجات المصرفية

### Résumé :

Cette étude traite de la question de la gouvernance charia et de son rôle dans l'activation de l'innovation bancaire islamique, afin de comprendre l'importance d'appliquer les normes de la charia islamique dans les banques islamiques et son impact positif sur les produits bancaires innovants en passant en revue un certain nombre de concepts liés à la gouvernance islamique et à l'innovation bancaire islamique. Ainsi que la contribution de la gouvernance charia à la résolution des problèmes de cette dernière. Et étudiez l'expérience de la banque saoudienne Al Rajhi en tant que l'une des banques islamiques les plus prospères au monde, et expliquez comment adopter les normes de la gouvernance islamique et les utiliser dans le domaine de l'innovation financière et de l'adoption d'une gamme de produits bancaires innovants et de leur légitimité.

Mots-clés: Gouvernance de la charia - Innovation bancaire islamique - Produits bancaires

## المقدمة:

تعتبر الحوكمة الشرعية الميزة الخاصة لمؤسسات التمويل الإسلامية، فنجاح وتطور المصارف الإسلامية يعتمد أساساً على مدى مشروعية المعاملات المالية التي تقدمها، وللحكم على مطابقة أي عملية أو منتج إسلامي أسست المصارف الإسلامية هيئات خاصة بالرقابة الشرعية، وأمام التطور الذي عرفته المعاملات والمنتجات المالية الإسلامية المبتكرة، تعددت الفتاوى واختلفت، كما غابت الشفافية الكاملة بين المصارف الإسلامية وعملائها: فالعميل لا تتيح له قواعد العمل في المصرف الإطلاع على الاختيارات الفقهية الأخرى التي لم ترجحها الهيئة، وحجة المصرف في ذلك أن الأمر للهيئة الشرعية، كل ذلك استوجب التوجه إلى حكومة الهيئات الشرعية بهدف زيادة ثقة العملاء الحاليين والمرقبين ومختلف المستخدمين وتطوير أداء المصارف والتغلب على مشاكلها المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية .

كما أن تعقد العمل المالي والمصرفي وارتفاع مخاطره، ولد الحاجة إلى ابتكار منتجات مالية لغرض التحوط، وتحقيق الاستقرار والتقييد بمعايير السلامة المصرفية العالمية، فظهرت في السوق المالي أدوات مالية جديدة مبتكرة وفرت للمتعاملين الماليين وغير الماليين مجالات استثمار مستحدثة وأساليب مبتكرة للتحوط من المخاطر المتعددة، عرفت بأدوات الهندسة المالية في مقدمتها المشتقات المالية والتوريق.

ولمسايرة التطورات العالمية تجد المصارف الإسلامية نفسها أمام عدة استراتيجيات للابتكار المالي أبرزها منهج المحاكاة أو الهندسة العكسية حيث تتطلب هذه الطريقة أخذ أداة موجودة بالنظام التقليدي، وتقييم عناصرها بغية إيجاد البديل الأقرب من المجموعة الأساس للبدائل الإسلامية. وهذا يعني هدم وتفكيك الأداة، ثم إعادة بنائها باستخدام وسائل معادلة موافقة للشريعة. وهنا تبرز أهمية تنظيم علاقة هيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة المالية، وهوما تحاول المؤسسات الداعمة للصيرفة الإسلامية كمجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) تجسيده من خلال معايير دولية للحوكمة الشرعية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن تفعيل الابتكار المصرفي الإسلامي من خلال الحوكمة الشرعية؟** والتي سيتم الإجابة عليها من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية.

المحور الثاني: مساهمة الحوكمة الشرعية في تطوير الابتكار المصرفي الإسلامي.

المحور الثالث: الحوكمة الشرعية ضرورة حتمية لدعم عمليات الابتكار المالي في مصرف الراجحي السعودي.

## المحور الأول: الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية

### أولاً: مفهوم الحوكمة الشرعية:

**التعريف اللغوي:** يشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانجليزي للكلمة Governance بعد عدة محاولات لتعريف الكلمة حيث تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل: الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، حوكمة الشركات ومصطلحات أخرى. إلا أن الأكثر شيوعاً وتداولاً من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية<sup>1</sup>. والحوكمة كمفهوم يتضمن عدة جوانب وهي:<sup>2</sup>

- الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد
- الحكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛
- الاحتكام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛
- التحاكم: طلباً للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

### التعريف الاصطلاحي:

تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"<sup>3</sup>؛ وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: "مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة، التي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهمتها وتسهيل المراقبة الجيدة للاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفعالية"<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> فرحان علاء طالب، إيمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011م، ص 24.

<sup>3</sup> حكيم براضية، "أهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتفعيل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015-2016م، ص 72.

<sup>4</sup> محمد إبراهيم موسى، "حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2010م، ص 17.

أما لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية فتعتبر الحوكمة من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي تؤثر في كيفية قيام المصرف بما يلي<sup>1</sup>:

- وضع أهداف المصرف؛
- إدارة العمليات اليومية في المصرف؛
- إدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة ووفقا للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين؛
- مراعاة حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع المصرف بمن فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم.

أما الحوكمة من منظور إسلامي فهي: "مجموع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تضبط وتنظم العلاقات بين المساهمين وبين إدارة المؤسسة بما يحقق كفاءة الأداء، وحفظ الحقوق، وتسمح للمساهمين بالرقابة وتقييم الأداء"<sup>2</sup>. وحوكمة هيئة الرقابة الشرعية فيمكن تعريفها بأنها: النظم التي تبين علاقة هيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة المالية (مجلس الإدارة، الهيئة العمومية للمؤسسة، والإدارة التنفيذية) من حيث أسس التعيين وضبط الفتوى ومدى التزام المؤسسة بالفتوى التي تصدرها الهيئة ومسؤولية الهيئة الشرعية عن سلامة تطبيق المؤسسة للفتوى والإجراءات اللازمة لسلامة التطبيق<sup>3</sup>.

## ثانياً - أهمية الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية:

تتمثل أهمية الحوكمة الشرعية في تحقيق الآتي:

- ضمان الالتزام الصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال التأكد من الالتزام بالمبادئ الكلية للشريعة الإسلامية، وكذا الأحكام التفصيلية المتعلقة بمعاملات المؤسسات المالية الإسلامية.
- تعزيز الاستقرار المالي، وكسب ثقة أصحاب المصالح، وإعطاء مصداقية للمؤسسة المالية الإسلامية.
- الالتزام بالأساسيات العامة للحوكمة، وانضباط الواجبات الائتمانية في المعاملات المصرفية الإسلامية، وإعمال القيمة المضافة المتعلقة بالجانب الشرعي للحوكمة<sup>1</sup>. بالإضافة إلى<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>- عبد القادر بريس، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك

الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 238.

<sup>2</sup>- عاطف محمد أبو هريبيد، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ودور هيئات الرقابة الشرعية في تعزيزها، كتاب المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية-تجربة الأسواق الناشئة-، جامعة اليرموك، الأردن، 2013.

<sup>3</sup>- محمود علي السرطاوي، حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، ندوة الهيئات الشرعية بين المركزية والتبعية، عمان، مارس 2015.

- تعزيز الإجراءات الرقابية لقواعد الحوكمة من خلال ضبط ممارسات وسلوكيات القائمين على المؤسسة، وكذلك الالتزام بتعاليم الشريعة الإسلامية في نظم العمل الداخلية مما يساهم في تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة.
- تعزيز العدالة والشفافية والمعاملة الشريفة.
- الحد من مفهوم تعارض المصالح من خلال اتباع المؤسسة لسلوك النهج القويم والشرعي في تعاملها مع مختلف الأطراف في المنشأة داخلها وخارجها.

### ثالثاً - أهداف الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

- أما عن أهداف الحوكمة الشرعية، فيمكن تلخيصها في أربعة نقاط هي:<sup>3</sup>
- تعزيز مسؤولية الإدارة في تنفيذ المعاملات بكفاءة تحقق المتطلبات النظامية والشرعية.
  - تعزيز الاستقلالية والموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهات التدقيق الشرعي.
  - تحقيق العدالة بين جميع الأطراف: الإدارة، المساهمين، ذوي العلاقة (العملاء، الموظفون، جهات التدقيق الخارجي).

- تعزيز الفصل بين السلطات والوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية والمساءلة.

### رابعاً: معايير الحوكمة الشرعية الرشيدة في المصارف الإسلامية.

#### معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية في إطار الحوكمة الشرعية

تبنى مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا مبادئ الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ووثيقة لجنة بازل حول "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية"، وبنى عليهما مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يجب ان تلتزم بها ادارة المؤسسة المالية الاسلامية اتجاه اصحاب المصالح. وأصدر معياراً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في ديسمبر 2006م، وقد طرأت عليه بعض التعديلات سنة 2009م، وسمي هذا المعيار بـ "المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية"<sup>4</sup>. وقد الزم هذا المعيار المؤسسات المالية الاسلامية إما أن تؤكد التزامها بنصوص هذه المبادئ الارشادية أو تعطي شرحاً واضحاً لإصحاب المصالح عن أسباب عدم التزامها بهذه المبادئ، فيما يلي عرض للمبادئ الارشادية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية :

#### • الأسلوب العام لنظام الضوابط الشرعية:

<sup>1</sup> سعيد بوهراوة، حليلة بو كروشة، "حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي"، مرجع سابق، ص 109.

<sup>2</sup> حوكمة الشركات، اللاتحة التنفيذية الصادرة عن هيئة أسواق المال، نوفمبر 2015م، ص 48.

<sup>3</sup> عبد الباري مشعل، "تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية، 26-27 ماي 2010م، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، ص 2-3.

<sup>4</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية ifsb، "المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية"، ديسمبر 2009م، ص 10.

- يجب أن يكون هيكل الضوابط الشرعية المعتمد من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية متكافئاً مع حجم وتعقيد وطبيعة عملها، ومتناسبة معها.
- يجب أن تتأكد كل مؤسسة خدمات مالية إسلامية من أن الهيئة الشرعية لديها: شروط توظيف واضحة تتعلق بتعيينها وبمسئوليتها. إجراءات تشغيلية واضحة وخطوط محددة جيدة للتقارير. الفهم الجيد والتعود على أخلاق وسلوكيات المهنة.

#### ● الكفاءة:

- يجب أن تضمن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أي شخص منتدب للإشراف على نظام الضوابط الشرعية يستوفي قاعدة "المطابقة والملاءمة" بشكل كاف.
- يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تسهل التطوير المهني المستمر للأشخاص العاملين في الهيئة الشرعية، وفي وحدة الالتزام الشرعي الداخلي ووحدة التدقيق الشرعي الداخلي إن وجدت.
- يجب أن يتم تقييم رسمي لفعالية الهيئة الشرعية ككل، ومشاركة كل عضو من أعضائها في ذلك.

#### ● الاستقلالية:

- يجب أن تؤدي الهيئة الشرعية دوراً إشرافياً قوياً ومستقلاً، مع القدرة الكافية على إصدار الأحكام الموضوعية حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية، ويجب أن لا يسمح لأي فرد أو مجموعة بالتحكم في اتخاذ القرار في الهيئة الشرعية.
- يجب توفير المعلومات الكاملة والكافية، وفي الوقت المناسب للهيئة الشرعية لكي تؤدي واجباتها قبل كل اجتماع وبصفة مستمرة.

#### ● السرية:

- يجب أن يتأكد أعضاء الهيئة الشرعية أن المعلومات الداخلية التي يحصلون عليها طوال أداء واجباتهم تظل سرية.

#### ● التناسق:

- يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تفهم تماماً الإطار القانوني والرقابي لإصدار الأحكام/القرارات الشرعية في الدولة التي تعمل فيها. ويجب أن تتأكد من أن الهيئة الشرعية تلتزم بالإطار المذكور، ويجب عند الإمكان أن تعزز توحيد معايير الضوابط الشرعية.

معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إطار الحوكمة الشرعية

قامت هذه الهيئة بإصدار معايير في المحاسبة والمراجعة والاحلاقات ومعايير الضبط والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، ولقد تم اعتماد 68 معياراً حتى نهاية 2006م، موزعة على النحو التالي<sup>1</sup> :

- |      |  |     |                   |
|------|--|-----|-------------------|
| * 25 | معايير محاسبية                             | * 5 | معايير للمراجعة   |
| * 6  | معايير للضبط                               | * 6 | معايير للأخلاقيات |
| * 30 | معايير شرعية (بخلاف 24 معيار تحت الدراسة). |     |                   |

وتحظى هذه المعايير بقبول دولي وإقليمي واسع ومطبقة حالياً في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية في دولة البحرين والاردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا، ويسترشدها في دول أخرى مثل استراليا واندونيسيا وماليزيا وباكستان والسعودية وجنوب أفريقيا . وكان لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية السبق في إصدار هذه المعايير، وكلها تصب في خانة العرض والافصاح وتحت إدارة المؤسسة المالية الإسلامية على الشفافية والعدل في التعامل، وعدم أكل أموال الناس بالباطل، وهو ما تتنادي به المؤسسات الدولية المهتمة بمبادئ ومعايير الحوكمة الشرعية .

وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية بشأن الحوكمة الشرعية أربع مبادئ وهي<sup>2</sup> :

المبدأ الأول: معايير محاسبية تأخذ بعين الاعتبار حقوق المساهمين والمعاملة العادلة للمساهمين.

المبدأ الثاني: دور أكبر لأصحاب المصالح.

المبدأ الثالث: الإفصاح والشفافية.

المبدأ الرابع: مسؤوليات مجالس الإدارة.

**خامساً: دور هيئة الرقابة الشرعية**

عند دراسة هيكل الحوكمة الشرعية داخل المصارف الإسلامية، نجد أن مركز هذا الهيكل هو الرقابة الشرعية مع وجود أنظمة رقابة داخلية تقوم بتدعيمها، وعليه فإن هيكل الحوكمة داخل المصارف الإسلامية ، يتكون من:

---

<sup>1</sup> - مركز القانون السعودي هيئة السوق المالية، "الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية"، مقدمة إلى: مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية (البنوك - شركات التأمين - شركات الوساطة)، دار المراجعة الشرعية، الرياض، السعودية، أبريل 2007م، ص 8.

<sup>2</sup> - بوحفص محمد رواتي، علي قدور بوسامة، "تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل مبادئ الحوكمة المصرفية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 15.

- منظمين خارجيين: هم عبارة عن حملة الأسهم، المراجع الخارجي، بورصة الأوراق المالية، قانون الشركات، المصرف المركزي للدولة، مجلس معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.
- منظمين داخليين: وهو عبارة عن مجلس الإدارة، المديرين غير التنفيذيين، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، هيئة الرقابة الشرعية.
- أنظمة الرقابة الداخلية: وهي عبارة عن الرقابة المالية، رقابة العمليات والمراجعة، والتوافق مع معايير إعداد التقارير، والتوافق مع الشريعة.

وعلى هذا نجد أن هيئة الرقابة الشرعية تعتبر الدعامة الأساسية التي يقوم عليها مفهوم الحوكمة الشرعية في تلك المصارف، سعياً منها للمطابقة بين القول والعمل، وأن تكون ممارسة المصرف في الواقع مطابقة لما أعلن عنه في نظامه الأساسي، وخاصة أن هذه الهيئة تشكل أحد الأنظمة الرقابية داخل المصرف الإسلامي شأنها شأن الجمعيات العامة، مجالس الإدارة، ومراقبي الحسابات

**سادساً: ضرورة وجود تدقيق شرعي خارجي مكمل لعمل هيئات الرقابة الشرعية** إذا كانت هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي تقوم بإبداء رأيها فيما يُعرض عليها من المعاملات التي يقوم بها المصرف بالحرمة أو الجواز، فإنها تقوم أيضاً بالمراقبة اللاحقة للتأكد من حسن تطبيق تلك المعاملة أو الامتناع عن تطبيقها. ورغم أن الجمع بين المهمتين نصت عليه قوانين المصارف الإسلامية إلا أن هذا الأمر قد أدى إلى الجمع بين الوظائف المتعارضة.

فعندما تقوم الهيئة الشرعية بالإفتاء (التشريع) ثم تتابع بنفسها (أو بتوكيل غيرها) بالتدقيق اللاحق والتأكد من سلامة التطبيق، يؤدي بهذه الهيئة (تحت ضغط عدم الفصل بين السلطات والجمع بين الوظائف المتعارضة) إلى الانجراف أحياناً لتغيير الفتوى (التشريع/المعيار) التي أصدرتها من قبل، حتى لا تكون نتائج التطبيق مخالفة للفتوى (التشريع)<sup>1</sup>. لذلك أضحى من الضروري، وحرصاً على استكمال متطلبات تعزيز الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية، ولضمان استقرار المعيار وسلامة تطبيقه، يجب أن يكون هناك فصل بين لجنة الفتوى ولجنة التدقيق الشرعي منعاً للجمع بين الوظائف المتعارضة، وعلى أساس هذا الفصل تتم المساءلة، وهذا يشبه في طبيعته الفصل بين عمل المحاسب في الشركة وعمل المراجع الخارجي أو مراقب الحسابات.

ونرى أن تتوفر في المدقق الشرعي الخارجي مجموعة من الشروط وذلك ليؤدي عمله على أكمل وجه ومنها:

- أن يتم تعيينه وإعفاؤه وتحديد مكافآته من الجمعية العمومية للمساهمين وليس من إدارة المصرف، شأنه في ذلك شأن مراجعي أو مراقبي الحسابات.

<sup>1</sup> عبد الباري مشعل، "تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية"، بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع لهيئات الرقابة الشرعية، البحرين، 26، 27 مايو 2010م، ص 27.



➤ ألا تكون له علاقة بالمصرف، كأن يكون مساهماً فيه ولو بنسبة قليلة من الأسهم أو رأس المال، أو أن يكون أحد المودعين.

## المحور الثاني: مساهمة الحوكمة الشرعية في تطوير الابتكار المصرفي الإسلامي

### أولاً: مفهوم الابتكار المصرفي الإسلامي وأهميته:

**مفهوم الابتكار المصرفي الإسلامي:** ابتكار لغة: اشتقت من بكر وبكير بكورا تقدم في الوقت عليه أي أنه باكرا، وبكر أي بكر إلى الشيء وعجل إليه<sup>1</sup>، الابتكار اصطلاحاً: هو عملية عقلية أساسها الاحساس بالمشكلة والقدرة على وضع افتراضات لحلها وسرعة وسرعة اختبار هذه الفرض<sup>2</sup>

**الابتكار المصرفي:** ويقصد به كذلك التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مبتكرة والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل<sup>3</sup> وهو بذلك يشير على ثلاثة أنواع من الأنشطة التالية:

- ابتكار أدوات مالية جديدة
  - ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الاجرائية لأعمال قائمة مثل التجارة الالكترونية؛
  - ابتكار حلول جديدة لإدارة التمويل مثل إدارة السيولة أو الديون أو اعداد صيغ تمويلية لمشروعات معينة تتلاءم والظروف المحيطة بالمشروع.
- أهمية الابتكار المصرفي الإسلامي:** يكتسي الابتكار المصرفي الإسلامي أهمية كبيرة حيث أنه<sup>4</sup>:
- يساعد المصرف الإسلامي على البقاء والاستمرار في ممارسة أعماله في ظل بيئة عمل تمتاز بحدة المنافسة.
  - يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف المتعلقة بالنمو والتوسع.
  - ابتكار منتجات مصرفية إسلامية يزيد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه المالية مثله في زيادة المبيعات وزيادة الأرباح، وزيادة الحصة التسويقية... وأهدافه ير المالية المتعلقة بزيادة رضا العملاء وتحسين سمعة وشهرة المصرف في السوق.

### **مناهج الابتكار المصرفي الإسلامي**

هناك عدة مناهج يمكن للمؤسسات المالية استخدامها نلخصها فيما يلي<sup>1</sup>:

---

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، المجلد الخامس، الجزء 43، ص77.

<sup>2</sup> لبنة بالظمين، "الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير العمل المصرفي الإسلامي -التصنيف نموذجاً-"، رسالة ماجستير غير منورة، "جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية الجزائر"، 2011/2012م، ص16.

<sup>3</sup> سالم سويلم، "صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي" مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، جدة السعودية، أبريل 2004، ص05.

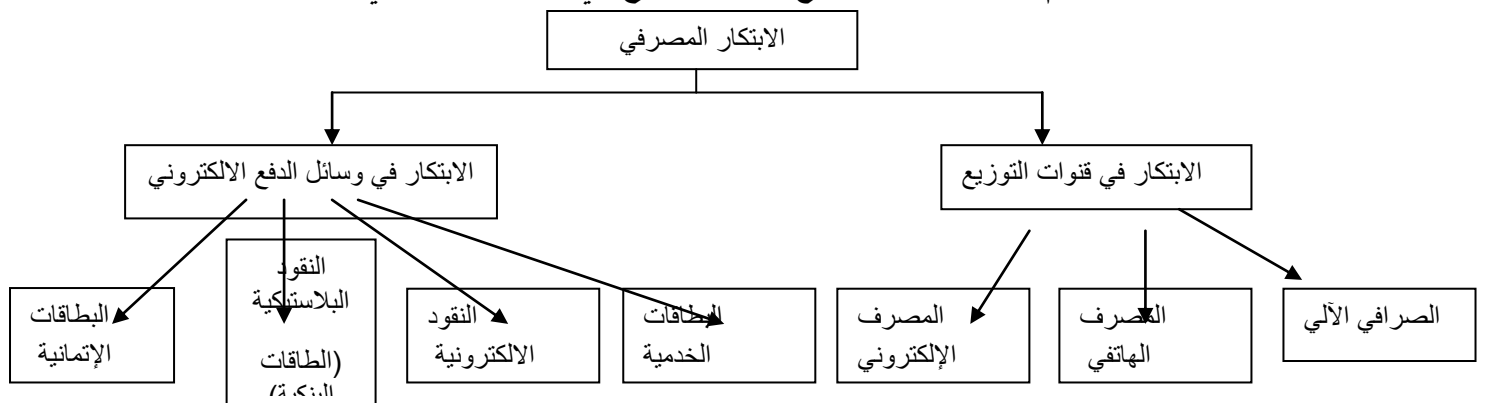
<sup>4</sup> أسماء فرادي، " دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة في البنوك الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر، 2011/2012، ص 121.

- **منهج المحاكاة:** المنهج أو الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة المالية الإسلامية، تعتمد على تقليد المنتجات المالية التقليدية مع بعض الضوابط الشرعية، أسلوب سهل التطبيق يوفر الجهد والوقت لكن ما يعاب عليه أنه يبقى الصناعة المالية الإسلامية في تبعية لنظيرتها التقليدية وهذا ما يفقدها خصوصيتها وثقة العلماء فيها.
- **منهج التحوير:** يعتمد في فلسفته على تحويل المنتجات شرعية للوصول إلى أخرى جديدة، أي اشتقاق منتج أو أكثر من منتجات أخرى قائمة ما يعاب على هذا المنتج أنه في كل ما نشق منتج أو أكثر يجب التأكد من أن الجديد متوافق مع الضوابط الشرعية، فخلو منتج أو أكثر من منتجات قائمة شرعية ليس بالضرورة يولد أخرى شرعية.
- **منهج الأصالة والابتكار:** يعتمد على استكشاف وتحليل الاحتياجات الحقيقية للعملاء ثم العمل على تصميم المنتجات المناسبة لهم، فهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لإحتياجات العملاء والعمل كذلك على تطوير الأساليب الفنية اللازمة والمناسبة لها.

ثانياً: نماذج بعض الابتكارات المالية في المجال المصرفي.

أمام توسع صناعة التمويل الإسلامية وتطور الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي برزت الحاجة إلى وجود صيغ عقود مالية إسلامية مبتكرة لم تكن معهودة من قبل ، كالإيجار المنتهي بالتمليك والسلم الموازي والمشاركة المتناقصة والمرابحة للأمر بالشراء وغيرها، لتمكن الصيرفة الإسلامية من تلبية احتياجات عملائها المتنامية والمتجددة بمعيار الكفاءة الشرعية كونها منتجات إسلامية، وتضمن لها نصيباً سوقياً وارقاً يساعدها على الاستمرار، في مواجهة منافسة الأدوات المالية التقليدية من خلال هندسة مالية إسلامية بديلة. يمكن اختصارها في المخطط التالي:

### مخطط رقم 01: مخطط يوضح بعض النماذج في الابتكار المصرفي



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على أسماء فرادي مذكرة ماجستير في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره ص 127-133 (بتصرف)

<sup>1</sup> حياة نجار، هشام بورمة، الهندسة المالية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية - دراسة تجريبية السودان -، المؤتمر الدولي الثاني عشر بعنوان "الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها"، جامعة الزرقاء، الأردن، 2017، ص 220-221.

بالإضافة الى منتجات مالية إسلامية تتداول في الأسواق المالية الإسلامية و تأخذ أشكال صيغ التمويل الإسلامية فيما يعرف في الصكوك الإسلامية وهي<sup>1</sup> :

1. صكوك الإجارة: تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات ذات عائد وهي قابلة للتداول.
2. صكوك الاستصناع: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها باستخدام حصيلة الاكتتاب فيها تصنيع سلعة ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك.
3. صكوك المرابحة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط ويصبح المشروع أو موجوداته ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم وتدار الصكوك بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم.
4. صكوك المضاربة: وه وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة الشرعية.
5. صكوك المشاركة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطويره أو تمويله ويصبح المشروع ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم.
6. صكوك السلم: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم وتصبح السلعة ملكاً لحملة الصكوك.

#### **رابعاً: تحديات الابتكار المالية في المصارف الإسلامية:**

بالرغم من أن السلامة الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقها، إلا أنها تتعرض لجملة من التحديات التي سنوردها فالآتي<sup>2</sup>:

- خضوع المؤسسات المصرفية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها في الدول التي تنشط فيها، ومعاملتها بنفس المعايير والضوابط المالية المطبقة على البنوك التقليدية و بالتالي قصور بعض القوانين على معالجة مهمة البنوك الإسلامية في تحقيق متطلبات عملائها في تطبيق صيغ التمويل الإسلامي.
- افتقار البنوك الإسلامية إلى آليات و أدوات لتكنولوجية حقيقية لتطوير خدماتها أو البطاء في التطبيق بعض الوسائط الإلكترونية، مما يحد من قدرة تلك البنوك في ابتكار أدوات مالية تعتمد على التكنولوجيا

<sup>1</sup> - سلمان ناصر ،ربيعه بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية-دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية: بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي بعنوان: إدارة المخاطر، التنظيم والإشراف، معهد الدراسات المصرفية، عمان ، الأردن 6/7/8 أكتوبر 2012، ص. 507 (بتصرف).

<sup>2</sup> -مرداسي أحمد رشاد، عبد الجليل جباري، واقع الابتكار المالي في المصارف الإسلامية، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، giem.kantakji.com ديسمبر 2018، تاريخ الدخول 29/01/2019، 3:50

الحديثة، ولا يتسنى لها ذلك إلا بمسايرتها للتكنولوجيا الحديثة، ومحاولة تقليص الفجوة التكنولوجية بينها وبين الصناعة المالية التقليدية.

- الإفتقار إلى أسواق مالية ثانوية إسلامية للتداول، إذ لا يمكن للبنوك الإسلامية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية أو المؤسسات المصرفية التقليدية في حال نقص السيولة أو رغبة في توظيف فائض السيولة لديها لإختلاف طبيعة عمل هذه المؤسسات عن طبيعة عمل البنوك الإسلامية.
- عدم وجود هيئات رقابة شرعية في المستوى المطلوب خاصة من الناحية التقنية إذ يفتقرون للخبرة بالأمور المحاسبية و المالية، مما يجعل الحكم من قبلهم على أدوات وصيغ التمويل و آليات العمل الجديدة في كثير من الأحيان تشوبها الكثير من الشكوك و الانتقادات مما يصعب التوصل إلى فتوى محددة.

#### خامساً: دور الحوكمة الشرعية في معالجة مشاكل الابتكار المالي في المصارف الإسلامية.

لقد أصبح من الضروري إبتكار أدوات تمويلية ووسائل وأساليب إدارة حديثة وشرعية في صناعة المصرفية الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية الإسلامية وتطويرها بما يتلاءم و الاحتياجات المالية المتنوعة والمتجددة، و إيجاد حلول لمشكلات التمويل غير المعتمد على أسعار الفائدة. و أما في هذا الواقع فإن قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية يواجه تحديا ليس بالسهل و عليه أن ينتقل إلى مرحلة أكثر جرأة في طرح مبتكرات جديدة.

إن عملية الابتكار المالي في المصارف الإسلامية تنظم بقوانين وتشريعات تصدرها هيئات شرعية تعمل على ضبط أعمال ومهام هذه المصارف، بما فيها المنتجات المبتكرة تطبيق مبادئه ومعايير الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية انطلاقا من خدمات هيئة الرقابة الشرعية على مستوى المصرف وما تصدره من فتاوى و أحكام تحدد مشروعية المنتج أو الخدمة، إلى خارج المصرف وما هو صادر من الهيئات الشرعية العالمية السابقة الذكر والتي تطرح من معايير شرعية دولية معتمدة تنظر في مشروعية المنتج وبالتالي إخضاع أعمال المصرف الإسلامي إلى هيئة رقابة شرعية على المستوى الداخلي وهيئات رقابة شرعية على المستوى الخارجي سواء هيئات رقابة شرعية مركزية عليا، أو هيئات الرقابة الشرعية الدولية سابقة الذكر، هذا ما يمكن المصرف من إصدار منتجات بمواصفات شرعية و ذات جودة هذا ما تكسبه ثقة العملاء و تزداد ربحيته، و يصبح ينافس بشدة المصارف التقليدية، وحتى نحقق هذا الهدف فإننا نتوقف عند بعض من هذه المعايير للإشارة إلى أهميتها على النحو التالي<sup>1</sup>:

✓ الالتزام بمبدأ الإفصاح المحاسبي و الأخذ بجميع المعايير و التي من شأنها أن تجنب المصرف العديد من المخاطر التي قد تسبب الأخطاء المحاسبية، إضافة إلى موضوع الثقة التي تتولد لدى العملاء عند إلتزام المصرف بمبدأ الإفصاح المحاسبي.

<sup>1</sup> - من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقال غسان طالب بعنوان: الصناعة المصرفية الإسلامية، الابتكار مبادرة جريئة، صحيفة الغد، منشورة على موقع <http://alghad.com>، تاريخ النشر، 20، جانفي 2018، تاريخ الدخول 28 جانفي 2019، الساعة 22:53

✓ توفر المصدقية في كل ما يطرحه المصرف من أدوات مالية و ملتزمة بمبدأ الشفافية وفي كل تعاملاته، بحيث لا تكون هناك فجوة بين العملاء والمصرف تفقد الثقة به وبالتالي ستتأثر قدرة المصرف على جذب الودائع أو توظيفها و انعكاس هذا على الدور التمويلي أو مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني.

✓ الالتزام بالجانب الشرعي ويتأتى هذا من خلال وجود الرقابة الشرعية التي تعطي رأياً في جميع عمليات المصرف ومدى انسجامها مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث يسعى العميل للتأكد وديعته أو استثماره مع المصرف الإسلامي ضمن المعايير الشرعية، وأن فعالية العمليات أو الأدوات المصرفية تعتمد بمبدأ التزام المصرف بالمعايير الشرعية.

✓ مدى تحقيق المصرف للكفاءة الاقتصادية حيث تبرز قدرة المصرف لتحقيق الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الأدوات المالية المطروحة لجمع المدخرات ووسائل استثمارها فبقدر ما تكون هذه الوسائل فعالة في جمع المدخرات و توظيفها، ستكون رسالة المصرف فعالة من خلال تقديم التمويل للمشاريع الاقتصادية ذات الأهمية للمجتمع وتساهم في زيادة الدخل القومي للبلد.

**المحور الثالث : الحوكمة الشرعية ضرورة حتمية لدعم عمليات الابتكار المالي في مصرف الراجحي السعودي.**

### 1. لمحة عامة عن مصرف الراجحي السعودي.

بدا مصرف الراجحي أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم نشاطه عام 1957م وهو يتمتع بخبرة مهنية تمتد لأكثر من 60 عاما في مجال الأعمال المصرفية و الأنشطة التجارية، وقد شهد عام 1978م دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي للمصرفي للتجارة، وفي عام 1988م تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة فهو يؤدي دورا رئيسيا و أساسيا في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة و القيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلا معايير صناعية وتنموية يعتد بها<sup>1</sup>.

ومن خلال هذا الجدول يمكن عرض نبذة عامة عن هذا المصرف :

الجدول رقم 01: التعريف بمصرف الراجحي السعودي

المقر	المملكة السعودية
رأس المال	16.25 مليار ريال سعودي. 13 مليار دولار أمريكي
حجم الأصول المالية التي يديرها المصرف	343 مليار ريال سعودي (90 مليار دولار)
عدد الموظفين العاملين بالمصرف	10200 موظف
عدد الفروع	570 فرع مالي

<sup>1</sup> - مصرف الراجحي السعودي [www.alrajhibank.com.sa](http://www.alrajhibank.com.sa) تاريخ الدخول 30 جانفي 2019، ساعة الدخول 19:40.

عدد أجهزة الصراف	4794 جهاز صراف آلي
أجهزة نقاط البيع المعتمدة	74612 أجهزة نقاط بيع

المصدر من إعداد الباحثين بالإعتماد على موقع المصرف/ <https://www.alrajhibank.com.sa>

## 2. دليل الحوكمة الشرعية لمصرف الراجحي السعودي.

قام المصرف بإصدار واعتماد دليل الحوكمة وملاحق دليل الحوكمة و لوائح اللجان التابعة للمجلس ولجان الإدارة في 2014 (أنظر التقرير السنوي للمصرف عام 2016) ويقوم بمراجعتها سنويا، وقد بدأ العمل به في 1 جانفي 2017، كما أن المصرف يطبق معظم المبادئ الحوكمة في البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية الصادرة عن مؤسسة النقد في يونيو عام 2012م والتجديد الأول الصادر في تاريخ 2014/03/23 م ومن جهة أخرى فقد تم وضع سياسة مستقلة للمصرف تتعلق بتعارض المصالح تطبيقا لقرار هيئة السوق المالي رقم(1-33-2011)<sup>1</sup>

## 3. إدارة الرقابة الشرعية في مصرف الراجحي السعودي.

تشرف هذه الإدارة على عمليات المصرف لضمان توافق وتطبيق مختلف قرارات الهيئة الشرعية، هذا وأقرت الهيئة الشرعية تطوير موقع تدقيق للموظفين الذين يرغبون بتوضيح الجوانب الشرعية لمنتجات وخدمات المصرف ما يمكن هذا الأخير من إجراء عمليات المراقبة على مختلف أنشطة وعمليات البنك ومنتجاته، وبالتالي تامين نقاط قوة المصرف والوقوف على نقاط الضعف ومحاولة تصحيحها أو ابتكار حلول لمشاكل الإدارة أو منتجات بديلة إذا تعلق الأمر بخدمات أو منتجات البنك<sup>2</sup>.

## 4. إدارة عمليات الابتكار والحوكمة.

وفقا لرؤية البنك في مجال الحوكمة والابتكار، تم انشاء إدارة جديدة في العمليات وذلك في السنة المالية 2017 من بداية شهر جانفي الى 2018 ومن أهداف إنشاء هذه الادارة عادة هيكله العمليات وتطويرها لتتوافق مع طبيعة العمل المضبوط بمعايير الحوكمة الشرعية.

وتماشيا مع أهداف ورؤية المصرف بدأت الإدارة ب:

- ✓ ابتكار منتجات مصرفية أكثر جودة وبأقل تكلفة.
- ✓ تحسين الكفاءة التشغيلية في المصرف.
- ✓ الاستغلال الأمثل لموظفي المصرف من خلال الابتعاد عن الأعمال الروتينية و التركيز على الأعمال الأكثر ابداعا.
- ✓ تقليل الوقت المعياري وتقديم خدمة 24،7 للعملاء.
- ✓ تزويد الموارد البشرية بمهارات الجديدة تؤدي الى الابتكار.

<sup>1</sup> - مصرف راجحي سعودي ، التقرير السنوي لعام 2016 ، ص 27-28.

<sup>2</sup> - مصرف راجحي سعودي، التقرير السنوي، مرجع نفسه، ص 34.

- ✓ جعل العمليات اكثر كفاءة وفعالية للمصرف ما يفتح الباب أمامه لخلق منتجات جديدة تنافس منتجات السوق أو تطوير المنتجات السابقة وجعلها أكثر تقدماً وهذا ما تسهل المهمة على مختلف عملاء البنك.
  - ✓ الإلتزام بتطبيق مختلف المعايير الشرعية للحوكمة لجعل البنك في موقع يمكنه من أداء مهامه في بيئة عمل مواتية ، وبالتالي تحفيزه على خلق مبتكرات مصرفية جديدة تسمح له بتحقيق أرباح مستقبلية<sup>1</sup>.
- ومن خلال هذا الجدول سنحاول عرض أهم المنتجات المالية والابتكارات المصرفية في بنك الراجحي السعودي:

جدول رقم(2): الابتكارات في مصرف الراجحي

الخدمة	مضمونها
الصرافة الآلية	تعد شبكة الصرافات الآلية الأكبر والأشمل في المنطقة وتقدر ب 4803جهاز صراف سمحت للعملاء بتنفيذ احتياجاتهم من السحب النقدي والتحويل ودفع الفواتير وغيرها من العمليات المصرفية المتنوعة
أجهزة الإيداع النقدي	تجاوز عددها 1000 جهاز مما أسهم في وصول حجم الإيداعات النقدية على أجهزة الصراف الآلي إلى ما يزيد 13 مليار ريال شهري
جهاز الخدمة الذاتية أسرع	وصل عدد الأجهزة إلى 160 جهاز ويعتبر هذا العدد من أجهزة الخدمة الذاتية قياسياً على المستوى العالمي ويستمتع عملاء المصرف باستخدام الأجهزة المتوفرة 24 ساعة يومياً لطباعة البطاقات،دفاتر الشيكات،وكشوفات الحسابات
صراف الراجحي للعملة	يعتبر أحدث جهاز عملات من نوعه في المنطقة من حيث الامكانيات و عدد العملات الموجودة و استخدام تقنية البصمة لخدمة العملاء العابرين،كما يمكن المصرف الراجحي من سحب 6 عملات مختلفة من جهاز لمختلف البطاقات البنكية كما يتيح لعملات المصارف ايداع 8 عملات مختلفة في حساباتهم مباشرة
الطاقات الائتمانية	بطاقة المرابحة "بلاينيوم":تقوم على فكرة منح التمويل بالطرق المعتادة و المتوافقة مع الشريعة،حيث يتم إيداع مبلغ هذا التمويل في حساب البطاقة لاستخدامه في المشتريات أو السحب النقدي وتكون النسبة 1 بالمئة شهرياً كريح للبنك يسحبها المصرف عند تقسيطك لمستحقات البطاقة. بطاقة إنسان الائتمانية: هذه البطاقة صممت لتساعد على فعل الخير، وذلك بالتبرع مباشرة بنقاط المكافآت المكتسبة عند استخدام البطاقة في العمليات الشرائية لصالح أيتام الجمعيات الخيرية لرعاية الأيتام الخيرية

<sup>1</sup> -مصرف الراجحي السعودي،التقرير السنوي،عام 2017،ص51-57.

في الأخير يمكن القول بأن مصرف الراجحي السعودي قد تخطى شوطاً محتسباً في مجال الابتكار المالي من خلال اتباعه لمعايير الحوكمة الشرعية وامتثاله لمختلف إجراءات الرقابة وطرق تحسين الأداء، ما أدى إلى زيادة كفاءته من خلال سلسلة منتجاته المصرفية التي سمحت له بالحصول على مكانة رفيعة بين المصارف الإسلامية على المستوى المحلي والدولي<sup>1</sup>.

#### الخاتمة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى جملة من نتائج أهمها:

- أ- الحوكمة الشرعية امتداد للحوكمة المؤسسات التقليدية الرشيدة ولها مزيد من الخصوصية والتمثلة في الانضباط بأحكام الشريعة والحفاظ على المال والمصالح ضرورة شرعية؛
- ب- الحوكمة الشرعية هي بمثابة صمام أمان يحفظ المؤسسات المالية الإسلامية من الهزات، ويدعم قدرتها على المنافسة و قدرتها على استدراج أموال المودعين واستقطابهم مما يحسن من آداءها المالي.
- ت- تعد الحوكمة الشرعية أوسع و أشمل من الحوكمة التقليدية، وهذا ما أدى إلى اتجاه العالم الإسلامي نحوها كآلية لحل مشكلة العولمة المالية و إفرازاتها السلبية.
- ث- تؤدي هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مهمة مزدوجة فهي تقوم بالنظر و إصدار الأحكام في مدى شرعية المعاملات من جهة إضافة إلا أنها لا تغفل تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الرشيد من شفافية و إفصاح و عدالة
- ج- يقوم الابتكار المالي في المصارف الإسلامية على التصميم و التطوير و التنفيذ لأدوات و عمليات مبتكرة و صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل في إطار شرعي محض.
- ح- لا يمكن للمصارف الإسلامية الخوض في تجربة المنافسة العالمية باتباع نهج أسلمة المنتجات المصرفية التقليدية و إضفاء الصبغة الشرعية عليها، و الذي من شأنه الاضرار بالصناعة المصرفية الإسلامية إلا باتباع نهج الأصالة والابتكار.
- خ- إن أهم ميزة لعمليات الابتكار في المصارف الإسلامية هي الجمع بين المصادقية الشرعية و الكفاءة الاقتصادية.
- د- استطاعت الهندسة المالية الإسلامية ابتكار و تطوير الكثير من المنتجات المالية المطابقة أو القابلة للتطبيق بالمؤسسات المالية الإسلامية المصرفية (بطاقة المرابحة، جهاز الصراف الآلي) وهذا كنتيجة لإمتثال هذه المؤسسات لمعايير و إرشادات المؤسسات المالية الإسلامية
- ذ- إن تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية مكن هذه المصارف من الوقوف على جملة الثغرات والمشاكل التي يمكن أن تحول دون تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية أو ابتكار منتجات شرعية حديثة.

<sup>1</sup> -من إعداد الباحثين بالإعتماد على موقع مصرف راجحي سعودي <https://www.alrajhibank.com.sa> تاريخ الدخول 31جانفي 2019، ساعة الدخول، 23:12.



- ر- قيام المصرف الاسلامي بالامتثال وتنفيذ معايير الحوكمة الشرعية يضعها في المسرى الصحيح،فهذه المعايير هي بمثابة المرشد المصحح لأعمال المصرف بما فيها منتجاته المالية المبتكرة.
- ز- إن نجاح المنتجات المصرفية الاسلامية المبتكر يكمن في مدى المصرف والمبادئ الشرعية و أخلاقيات العمل فضبط جانب اتباع الشرعي للمنتج يزيد من مصداقية وجوده وبالتالي يزيد اقبال العملاء عليه، وهذا ما ينعكس إيجابا على سمعة البنك فتزداد ربحية ومكانته بين المصارف.
- س- يعد مصرف الراجحي السعودي من أكبر المصارف الاسلامية في العالم،وهذا راجع الى امتثال هذا الأخير بالضوابط الشرعية و إخضاع مختلف المعاملات لميزان الشرع
- ش- ساعد تطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية و المصداقية الكفاءة كإحدى أهم معايير الحوكمة الشرعية إلى تحسين منتجات هذا المصرف و إلى اطلاقه لمنتجات مصرفية حديثة (بطاقة انسان الائتمانية)
- ص- تعتبر المراجعة الداخلية و الخارجية و التدقيق الشرعي إحدى ركائز و مقومات الحوكمة الشرعية المطبقة في المصارف الإسلامية -مصرف الراجحي السعودي نموذج-كونها تمثل أهم الأجهزة الرقابية بهذه المؤسسات
- ض- لا يمكن للمصارف الاسلامية الخوض في تجربة المنافسة العالمية باتباع نهج أسلمة المنتجات المصرفية التقليدية و إضفاء الصبغة الشرعية عليها،و الذي من شأنه الاضرار بالصناعة المصرفية الاسلامية إلا باتباع نهج الأصالة والابتكار.
- التوصيات:
- ✓ عدم اقتصار دور هيئة الرقابة الشرعية على النظر في شرعية المعاملة أو المنتج،بل عليها أن تقود عمليات الابداع والتطوير في المنتجات و الآليات المصرفية لدى المصارف الاسلامية.
  - ✓ ضرورة تبني جل المصارف الاسلامية لمبادئ الحوكمة الشرعية ومعاييرها المعتمدة، والتي تمكنها من ضبط عملية الابتكار المالي؛
  - ✓ إلزامية القيام بتكوين كوادر بشرية في مجال المصرفية الاسلامية وكذا الاتفاق على مشاريع البحث والتطوير و ابرام عقود واتفاقيات تعاون مع مؤسسات متخصصة في الدعم الفني لابتكار منتجات مالية تتلائم وطبيعة المنظومة المصرفية الاسلامي؛
  - ✓ ضرورة وجود وظيفة مهندس مالي شرعي في المؤسسات المالية الاسلامية مهمته الأساسية تصميم وتطوير المنتجات المالية بناء على احتياجات السوق؛
  - ✓ إلزامية القيام بمراجعة دورية للمنتج المالي الاسلامي بعد طرحه من حيث السلامة الشرعية والفعالية؛
  - ✓ زيادة الاهتمام بالمؤتمرات والملتقيات العلمية في الهندسة المالية الاسلامية، والبحث في الموضوعات الحديثة .

قائمة المراجع:

1. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، المجلد الخامس، الجزء 43 .
2. أسماء فرادي، " دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة في البنوك الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر، 2012/2011
3. بوحفص محمد رواتي، علي قدور بوسامة، "تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل مبادئ الحوكمة المصرفية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الأغواط، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر .
4. حسام الدين غضبان ، "محاضرات في نظرية الحوكمة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2015م.
5. حكيم براضية ، "أهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتفعيل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015-2016م،
6. حوكمة الشركات، اللائحة التنفيذية الصادرة عن هيئة أسواق المال، نوفمبر 2015م .
7. حياة نجار، هشام بورمة، الهندسة المالية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية-دراسة تجرية السودان-، المؤتمر الدولي الثاني عشر بعنوان "الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها"، جامعة الزرقاء، الأردن، 2017 .
8. سالم سويلم، "صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي" مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، جدة السعودية، أبريل 2004 .
9. سعيد بوهراوة، حليلة بو كروشة، "حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي"، .
10. سلمان ناصر ،ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية-دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية: بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي بعنوان: إدارة المخاطر، التنظيم والإشراف، معهد الدراسات المصرفية، عمان ، الأردن 8/7/6 أكتوبر 2012،
11. عاطف محمد أبو هريبد، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ودور هيئات الرقابة الشرعية في تعزيزها، كتاب المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية-تجربة الأسواق الناشئة-، جامعة اليرموك، الأردن، 2013.
12. عبد الباري مشعل ، "تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية"، بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع لهيئات الرقابة الشرعية، البحرين، 26، 27 مايو 2010م .
13. عبد الباري مشعل، "تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر التاسع لهيئات الرقابة الشرعية، 26-27 ماي 2010م، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن.

14. عبد القادر بريش، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 238.
15. غسان طالب بعنوان: الصناعة المصرفية الإسلامية، الابتكار مبادرة جريئة، صحيفة الغد، منشورة على موقع <http://alghad.com>، تاريخ النشر، 20 جانفي 2018،
16. فرحان علاء طالب، إيمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011م.
17. لبننة بوالمين، "الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير العمل المصرفي الإسلامي -التصكيك نموذجاً-"، رسالة ماجستير "غير منورة"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية الجزائرية، 2012/2011 م .
18. مجلس الخدمات المالية الإسلامية ifsb، "المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية"، ديسمبر 2009 م .
19. محمد إبراهيم موسى، "حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2010م.
20. محمود علي السرطاوي، حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، ندوة الهيئات الشرعية بين المركزية والتبعية، عمان، مارس 2015.
21. مرداسي أحمد رشاد، عبد الجليل جباري، واقع الابتكار المالي في المصارف الإسلامية، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، [giem.kantakji.com](http://giem.kantakji.com) ديسمبر 2018
22. مركز القانون السعودي هيئة السوق المالية، "الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية"، مقدمة إلى: مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية (البنوك -شركات التأمين - شركات الوساطة)، دار المراجعة الشرعية، الرياض، السعودية، أبريل 2007م.
23. مصرف الراجحي السعودي [www.alrajhibank.com.sa](http://www.alrajhibank.com.sa)
24. ميخائيل أشرف حنا، "تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 24 سبتمبر 2015م.
25. يوسف محمد حسن، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، [http://www.siironhine.org/ahabwab/edare-%20eqtasad\(27\)/764.htm-2007](http://www.siironhine.org/ahabwab/edare-%20eqtasad(27)/764.htm-2007) تاريخ الدخول 2019-01-22م على الساعة 13:50.